

واقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية في الجزائر

دراسة حالة مجموعة من الوكالات البنكية الناشطة بولاية المسيلة

The reality of liquidity risk management in commercial banks in Algeria Case study a group of banking agencies active in M sila

ط/د.مالك سلوي²

د.محمودي مليك¹

¹ جامعة محمد بوضياف المسيلة ، malikmahmoudi88@gmail.com

² جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوغريج ، rabah28amira@gmail.com

تاريخ القبول: 2018/12/31

تاريخ الاستلام: 2018/12/02

ملخص:

تعد معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها هي من العوامل الرئيسة في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيقها لأهدافها والمحافظة على هامش الأمان، لذا فلقد قمنا بهذه الدراسة بهدف التعرف على مخاطر السيولة وطرق إدارتها مع إبراز أهمية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية وتبيان واقعها في البنوك الجزائرية. وكنتيجه لهذه الدراسة توصلنا إلى أن البنوك التجارية الجزائرية تفتقر للأساليب الحديثة في قياس ومراقبة الخطر حيث تنعدم فيها مصلحة خاصة بإدارة المخاطر، كما توصلنا إلى عدم توفر نظم معلومات جيدة تسمح بتقدير حجم الخطر ونوعه، كما ان نشاط البنوك التجارية الجزائرية يقتصر على تقديم خدمات محدودة وتقليدية. كلمات مفتاحية: المخاطر، إدارة مخاطر السيولة، البنوك التجارية.

تصنيف JEL : G02 ;G21

Abstract

The Risk assessment, evaluation and management are important factors in the success and prosperity of banks, achieving their objectives and maintaining a margin of safety. Therefore, we conducted this study to identify the liquidity risk and management methods, while highlighting the importance of liquidity risk management in Algerian banks.

As a result of this study, we found that Algerian commercial banks lack modern methods of measuring and controlling risk, where there is no interest in risk management. We also find that there are no good information systems that allow us to estimate the size and type of risk, and the activity of Algerian commercial banks is limited to providing limited and traditional services.

Keywords: Risk Management, Liquidity Risk Management, Commercial Banks.

Jel Classification Codes :G02 ;G21

Résumé

L'évaluation et la gestion des risques sont des facteurs importants du succès et de la prospérité des banques, de la réalisation de leurs objectifs et du maintien d'une marge de sécurité. Par conséquent, nous avons mené cette étude pour identifier le risque de liquidité et les méthodes de gestion, tout en soulignant l'importance de la gestion du risque de liquidité dans les banques algériennes.

À la suite de cette étude, nous avons constaté que les banques commerciales algériennes ne disposent pas des méthodes modernes de mesure et de contrôle des risques, dans lesquelles la gestion des risques ne présente aucun intérêt. Nous constatons également qu'il n'existe aucun système d'information fiable nous permettant d'estimer la taille et le type de risque et que l'activité des banques commerciales algériennes se limite à la fourniture de services limités et traditionnels.

Mots-clés: gestion des risques, gestion des risques de liquidité, banques commerciales.

Codes de classification de Jel :G02 ;G21

1. مقدمة:

تشكل البنوك والمؤسسات المالية لبنة أساسية مهمة في بناء الإقتصاد والأعمال في أي دولة، إذ أن القطاع البنكي له دور كبير لا يمكن تجاهله في عملية التطور الإقتصادي، ذلك أنه يعتبر الأداة التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي وسياستها المالية، ويعطي القطاع البنكي مؤشراً رئيساً على حيوية الوضع الاقتصادي في تلك الدولة من خلال ما تقدمه من خدمات بنكية متعددة ومتنوعة، تساعد كثيراً في تنشيط العمليات الاقتصادية والمالية والتجارية، ومن أهم هذه الخدمات قبول الودائع بأنواعها ومنح التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة وتحصيل الأوراق التجارية وخصمها وإصدار خطابات الضمان وفتح الاعتماد المستندي.

ومما لا شك فيه فإن البنوك التجارية وفي ظل التغيرات المستمرة في البيئة الإقتصادية عرضة إلى العديد من المخاطر التي تؤثر على أنشطتها المختلفة من إقراض واستثمار وغيرهما، ولعل من أهمها مخاطر السيولة وهذا ما أثبتته أزمة الرهن العقاري سنة 2008 التي هزت الأنظمة المالية للدول المتطورة بأكملها، أين تبين أن احتفاظ البنوك بأصول سائلة غير كافية لمواجهة صدمات السيولة أدى بها إلى الإفلاس، حيث أن عدم قدرة البنك على مواجهة طلبات المودعين وكذا الاقتراض من السوق قد يعرضه إلى أزمة ملاءة ثم إلى أزمة مصرفية فالأمر هنا لا يتعلق بتفادي الخطر بقدر ما يتعلق بإمكانية تحديده وتقييمه و بالتالي إدارته.

وإنطلاقاً مما سبق ومن خلال هذه الدراسة نهدف إلى الإجابة على السؤال التالي:

ما هو واقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية الجزائرية؟

وللإجابة على هذا السؤال تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم إدارة المخاطر المالية؟
- ماذا يقصد بمخاطر السيولة؟ وما هي سبل إدارتها؟
- هل تعتمد البنوك التجارية الجزائرية على إدارة مخاطر السيولة؟
- وكمحاولاً للإجابة على السؤال الرئيسي تم وضع مجموعة من الفرضيات نوجزها فيما يلي:
- إدارة المخاطر المصرفية مجموعة من التقنيات والأساليب التي من شأنها التحكم في المخاطر التي تتعرض لها البنوك؛
- تولي البنوك التجارية أهمية بالغة لإدارة السيولة المصرفية؛
- تحتل إدارة مخاطر السيولة مكانة مهمة في البنوك التجارية الجزائرية.
- تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على النقاط التالية:
- التعرف على مخاطر السيولة وطرق إدارتها؛
- إبراز أهمية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية؛
- تبيان واقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية.
- وللإلمام ببعثيات الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاث محاور رئيسية هي كالتالي:
- المحور الأول: الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر البنكية؛
- المحور الثاني: مخاطر السيولة وسبل إدارتها؛
- المحور الثالث: دراسة حالة لعينة من الوكالات البنكية الناشطة بولاية المسيلة.

1. الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر البنكية

إن معرفة المخاطر وتقييمها وإدارتها هي من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيقها لأهدافها، والمحافظة على هامش الأمان فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود به الحصول على أرباح أعلى إلا أن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العائدات والفضل في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك، لذا فإن الفهم الصحيح لإدارة المخاطر المالية، والتقييم الذاتي للمخاطر وإجراءات الرقابة.

1.1 مفهوم المخاطر البنكية وتصنيفاتها

لقد أدرك الإنسان الخطر منذ العصور الأولى فكانت اهتماماته الأولى البحث عن المأوى لتفادي الخطر، حيث كان يعتقد أنه نتاج قوة مجهولة، ولكن وبعد التحكم في مختلف العلوم والتقنيات أدرك ضرورة اعتماده كموضوع للدراسة لأنه ناتج من عمليات الفرد في حد ذاته أو من تغيرات محيطه.

1.1.1 مفهوم المخاطر

إن كلمة خطر لغتا مستوحاة من المصطلح اللاتيني «Risque» أي «Riscass» والذي يدل على حدوث تغير ما بالمقارنة مع ما كان منتظرا والانحراف عن المتوقع¹ (عزمي و شقيري، 2007).

أما إصطلاحا فيعرف الخطر بأنه: الخسارة المادية المحتملة والخسارة المعنوية التي يمكن قياسها نتيجة لوقوع حادث معين مع الأخذ في الاعتبار جميع العوامل المساعدة لوقوع الخسارة².

عموما فقد تعددت التعاريف الخاصة بمصطلح المخاطر، واختلفت باختلاف البيئة التي ينتمي إليها كل مهتم بظاهرة المخاطرة والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه والزاوية التي ينظر منها للمخاطرة ومن أهم هذه التعاريف نذكر ما يلي:

❖ تعرف المخاطر بأنها: التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة³ (حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية موسوعة بازل 02، 2005).

❖ تشير المخاطر إلى عدم التأكد بشأن التدفقات المستقبلية⁴ (صادق، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي، 2013).

❖ كما تعرف على أنها هي الحالة التي تتضمن الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة⁵ (عبد الناصر، 2013).

بناء على التعاريف السابقة يمكن القول أن المخاطر هي تلك التهديدات التي تتعرض لها البنوك والتي تنشأ من حالة التأكد أو عدم التأكد بخصوص العوائد المتوقعة ما يؤدي في النهاية إلى حدوث انحراف عن الأهداف المرجوة، فالخطر هو كل حدث من شأنه إحداث خسارة مادية أو معنوية.

2.1.1 تصنيفات المخاطر البنكية

هناك عدة معايير تصنف على أساسها المخاطر التي تواجهها البنوك فيمكن تصنيفها على أساس ارتباط الخطر بالمؤسسة البنكية، ووفقا لهذا المعيار صنفت المخاطر إلى نوعين هما: المخاطر النظامية والمخاطر غير النظامية، حيث أن المخاطر النظامية: تعرف بأنها تلك المخاطر التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة المؤسسات أما المخاطر غير النظامية: وهي عبارة عن المخاطرة المتبقية التي تنفرد بها مؤسسة بنكية أو صناعية ما⁶ (الحناوي، 1999).

كما يمكن تصنيفها على أساس مصدر الخطر: وفقا لهذا المعيار يتم تقسيم المخاطر إلى نوعين هما: المخاطر المالية ومخاطر التشغيل (العمليات)، حيث أن المخاطر المالية: هي عبارة عن الخسائر المحتملة في الأسواق وتصنف إلى ثلاثة أقسام هي⁷ (شقيري، 2016):

❖ مخاطر السوق: وتحدث نتيجة للتحويلات التي تطرأ على الأسعار أو تغير في السياسات على مستوى الاقتصاد الكلي ومن تلك المخاطر: مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر التسعير.

❖ المخاطر الائتمانية: وتنشأ عن عجز العميل أو عدم رغبته في الوفاء بما عليه من التزامات اتجاه البنك؛

❖ مخاطر السيولة: وتنشأ نتيجة لعجز البنك عن مواجهة احتياجات عملائه من السيولة في الأجل القصير.

أما المخاطر التشغيلية: فيعد الافتقار إلى الرقابة الداخلية وضعف السيطرة على مجريات الأمور في البنك من أهم أنواع مخاطر التشغيل التي يمكن أن تؤدي إلى خسائر مالية نتيجة للخطأ أو التدليس أو التأخر في تنفيذ القرارات في الوقت المناسب، بالإضافة إلى قيام موظفي البنك في بعض الأحيان بتجاوز مسؤولياتهم الإدارية وعدم الالتزام بالقواعد المحددة كما يضاف أيضا

لمخاطر التشغيل أخطاء نظم تكنولوجيا المعلومات التي لا توفر المعلومات في الوقت المناسب وبالشكل والدقة المطلوبين⁸ (PETER, 2002).

1.2 ماهية إدارة المخاطر البنكية

1.2.1 مفهوم إدارة المخاطر البنكية

هناك عدة تعاريف لإدارة المخاطر البنكية نذكر منها:

- ❖ إدارة المخاطر هي: "جميع القرارات التي يمكن أن تؤثر في القيمة السوقية للبنك";
- ❖ إدارة المخاطر: عملية مستمرة من اتخاذ وتنفيذ القرارات التي من شأنها أن تقلل إلى حد مقبول من تأثير أو حالة عدم التأكيد المتعلقة بالتعرض للمخاطر التي لها تأثير على المنشأة، بمعنى آخر هي الميل الطبيعي للمنظمة باتجاه الموازنة بين الفرص والتهديدات⁹ (محمد ع.، 2014)؛
- ❖ عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المبنية عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية the Financial service round table إدارة المخاطر بما يأتي هي تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها¹⁰ (محمد د.، 2013).

2.2.1 أهداف إدارة المخاطر البنكية

تتمثل أهداف إدارة المخاطر البنكية في مايلي¹¹ (أسعد، 2013):

- ❖ المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين المودعين والدائنين؛
- ❖ إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار؛
- ❖ تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها؛
- ❖ العمل على الحد من الخسائر لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها؛
- ❖ العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية؛
- ❖ إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعدها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة مع تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تعود إلى دفع حدوثها، أو تكرار مثل هذه المخاطر؛
- ❖ حماية الاستثمارات وذلك من خلال حماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة؛
- ❖ إن إدارة المخاطر والتخطيط لاستمرارية العمل هما عمليتين مرتبطتين ببعضهما البعض ولا يجوز فصلهما حيث أن عملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل؛
- ❖ تقوم إدارة المخاطر بوضع تقارير دورية بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار. بناء على ذلك فإن إدارة المخاطر تكون قبلية ومتزامنة وبعديّة، من خلال تجنب الخطر قبل وقوعه والتعامل معه إذا حدث فعلا بالتحويل أو التحمل، ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقيق من أثاره.

3.2.1 مبادئ إدارة المخاطر البنكية

- ❖ إن نجاح عملية إدارة المخاطر في أي بنك يستوجب الالتزام بمجموعة من المبادئ الأساسية التي تحدد بدقة خطة العمل والمهام المنوطة بها قصد الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة، ويمكن أن نوجزها في النقاط التالية¹² (عاطف، 2008):
- ❖ إن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى لجنة إدارة المخاطر تهتم بإعداد السياسة العامة أما الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري؛
- ❖ تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال المصرفي؛
- ❖ وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية البنك وملاءته الرأسمالية وتحديد الأسقف الاحترازية للائتمان والسيولة؛

- ❖ تقييم موجودات كل بنك وخاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية؛
- ❖ استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها.

2. مخاطر السيولة وسبل إدارتها

يعد موضوع السيولة من المواضيع المهمة في البنوك التجارية وشغلها الشاغل في عملها اليومي واحتكاكها مع الزبائن، لذا تحافظ البنوك عن مستوى السيولة التي تمكنها من تعظيم الأرباح وفي الوقت نفسه الحفاظ على الحد الأدنى المناسب منها، ويتضمن هذا المحور التعرف على مفهوم وأهمية السيولة، وكذا مخاطر السيولة وسبل إدارتها.

1.2 مفهوم السيولة

هناك عدة تعريفات للسيولة يمكن أن نذكر بعضها على السبيل المثال لا الحصر:

تعرف السيولة بأنها: هو ما تحتفظ به المؤسسة المالية من الأموال النقدية أو ما يتوافر بها من موجودات سريعة التحويل إلى نقدية وبدون خسائر في قيمتها، إذ أن الغرض منها هو الإيفاء بالالتزامات المستحقة أو المترتبة على هذه المؤسسة وبدون تأخير¹³ (الحسيني و مؤيد، 2000).

كما تعرف بأنها: الاحتفاظ بموجودات سائلة إضافة إلى موجودات مالية تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة¹⁴ (أبو حمد، 2002).

كما تعني السيولة البنكية احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع بحيث يتمكن البنك في ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن، مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابله طلبات السحب دون أدنى تأخير، ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباك في أعماله¹⁵ (سلطان، 2005).

2.2 أهمية السيولة بالنسبة للبنوك

إن المصرف يحتاج دائما إلى سيولة من أجل مواجهة سحبات المودعين لتلبية طلبات زبائنه في منحهم القروض والتسهيلات وعدم تفويت فرصة استثمارية، لذلك تظهر أهمية السيولة فيما يلي¹⁶ (صادق، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، 2009):

- ❖ أنها تعتبر كمؤشر حيوي للسوق المالية والمودعين والإدارة والمحللين؛
- ❖ أنها تشكل تعزيزا لثقة كل من المقترضين والمودعين وحملة الأسهم والتأكيد لهم بأنه قادر على الاستجابة السريعة لمتطلباتهم؛
- ❖ التأكيد للقدر على الوفاء بالالتزامات والتعهدات الملتزم بها؛
- ❖ سوف لا تجعله أن يقوم ببيع بعض موجوداته بخسارة من أجل الإيفاء بالتزاماته؛

3.2 مخاطر السيولة

تعتبر مخاطر السيولة تلك المخاطر الناجمة عن السحب المفاجئ على الودائع، وغيرها من التزامات البنك، الأمر الذي يجعل البنك مضطر لبيع موجودات في فترة قصيرة، وبأسعار قليلة، لمواجهة السحب المفاجئ¹⁷ (حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، بدون سنة نشر).

كما يمكن أن نعتبر مخاطر السيولة هي الاختلافات في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على النقد بتكلفة معقولة سواء من بيع الموجودات أو الحصول على قروض (ودائع) جديدة ويتعاظم خطر السيولة حينما يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية.¹⁸ (حماد، 2005).

4.2 المبادئ الأساسية لإدارة مخاطر السيولة وخطوات تطويرها

يتعين على البنك في مجال إدارة مخاطر السيولة تبني إستراتيجية تضمن استمرارية التمويل في أي وقت وذلك بالاعتماد على المبادئ التالية¹⁹ (الخطيب، 2005):

- ❖ تعيين حدود الاعتماد على التمويل قصير الأجل وحدود الزيادة التراكمية للالتزامات المستحقة على الأصول في المدى القصير؛
 - ❖ رفع تقرير بالوضع العام للسيولة بصفة دورية كأحد متطلبات البنك المركزي؛
 - ❖ إتباع الأساليب الحديثة في قياس وإدارة مخاطر السيولة؛
 - ❖ تحديد المتطلبات القانونية كالحفاظ على الحد الأدنى من نسبة أدوات الدين العام إلى الودائع بالعملية المحلية والالتزام بنسب الفجوات المقررة وفقا لنظام سلم الاستحقاقات.
- كما أصبحت إدارة مخاطر السيولة في البنوك تتعدد بتعدد ميزانيات البنوك وكبر أحجامها، لذلك كان لابد من عملية تطوير لهذه الأساليب وفيما يلي ستة خطوات يمكن لإدارة البنك إتباعها لتطوير عملية إدارة مخاطر السيولة لديها وهي²⁰ (الكراسنة، 2010):

- ❖ تحديد حجم السيولة المتوفرة لدى المصرف لمعرفة قدرته على توفير النقد بسرعة خلال 30 يوما بحد أدنى من الخسارة وبتكلفة مقبولة، وهذا ما يطلق عليه تعريف السيولة الأساسي؛
 - ❖ تحديد حجم السيولة التي يحتاجها المصرف ومن المهم فهم التغيرات المستقبلية المتوقعة لميزانية البنك، وكيف ستؤثر هذه المتغيرات على وضع السيولة، وتعتبر أساليب التنبؤ بمصادر واستخدامات الأموال مفيدة في هذا المجال؛
 - ❖ تطوير نظام إنذار مبكر حيث من الضروري تطوير نظام لإرشادات الإنذار المبكر ومؤشرات المخاطر لتمكين الإدارة من التعرف على احتمالات ضغط السيولة؛
 - ❖ إجراء اختبارات الضغط لتحديد الاحتياجات التمويلية وسبل توفيرها من خلال تحليل الإيرادات والقيمة المعرضة للمخاطر ويتم ذلك عن طريق ممارسات إدارة مخاطر أسعار الفائدة؛
 - ❖ تقدير ردود فعل الإدارة لكل حدث من الأحداث المتوقعة خلال ظروف الأزمات، حيث لا بد من تشكيل فريق لإدارة أزمات السيولة في البنك يكون من مهامه رفع التقارير للجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ومجلس الإدارة بخصوص توصياتهم حول سبل إدارة السيولة في ظل ظروف الأزمات الاقتصادية؛
 - ❖ ضرورة توثيق الإجراءات وقياس السيولة بشكل دوري.
3. دراسة حالة لعينة من الوكالات البنكية بولاية المسيلة

بعد التطرق لأهم الأسس النظرية لموضوع الدراسة، سنتناول في هذا المحور منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية من خلال تحديد طرق إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية العمومية الجزائرية بالتطبيق على عينة من الوكالات البنكية بولاية المسيلة، وهذا بالاعتماد على تحليل وتفسير محاور الإستبيان، المستخدم كأداة رئيسية لجمع البيانات وتفسير النتائج وفقا لفرضيات الدراسة.

1.3 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كل الإداريين العاملين في الوكالات البنكية الناشطة في ولاية المسيلة، ولصعوبة تحديد عدد الإداريين العاملين في هذه الوكالات بدقة، فإننا اخترنا عينة عشوائية تتمثل في 64 إداري عامل في مجموعة من الوكالات البنكية بولاية المسيلة، والجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة مع عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبتها المئوية.

الجدول 01: عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة

البنوك		الاستمارات الموزعة	الاستمارات المسترجعة	الاستمارات الضائعة
البنك الخارجي الجزائري	العدد	15	11	04
	النسبة %	16.66	12.22	4.44

06	09	15	العدد	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
6.66	10	16.66	النسبة %	
05	10	15	العدد	صندوق التوفير والاحتياط
5.55	11.11	16.66	النسبة %	
02	13	15	العدد	القرض الشعبي الجزائري
2.22	14.44	16.66	النسبة %	
06	09	15	العدد	البنك الوطني الجزائري
6.66	10	16.66	النسبة %	
03	12	15	العدد	بنك التنمية المحلية
3.33	13.33	16.66	النسبة %	
26	64	90	العدد	المجموع
28.88	71.1	100	النسبة %	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات استمارة الأسئلة

نلاحظ من خلال الجدول 01 ما يلي: بلغ عدد الوكالات البنكية الممثلة لعينة الدراسة 06 وكالات بنكية، تم توزيع فيها 90 استمارة استبيان وتم استرجاع 64 استمارة أي بنسبة 71.1%، في حين بلغ عدد الاستثمارات الضائعة 26 استمارة استبيان بنسبة 28.88% من عدد الاستثمارات الموزعة الكلية.

2.3 أداة الدراسة الميدانية والأساليب الإحصائية المستخدمة

1.2.3 تصميم الاستبيان:

اعتمدنا في دراستنا و كأداة أساسية على الاستبيان، وقبل التطرق لكيفية تصميم الاستبيان ندرج أهم الأهداف المرجوة من خلال فقراته، فبالإضافة إلى الهدف الأساسي وهو تحديد واقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية الجزائرية بالتطبيق على عينة من الوكالات البنكية بولاية المسيلة، نهدف من خلال تصميم الاستمارة أيضا إلى ما يلي:

❖ التعرف على كيفية إدارة المخاطر في الوكالات البنكية محل الدراسة؛

❖ التعرف على كيفية إدارة السيولة في الوكالات البنكية محل الدراسة؛

❖ التعرف على كيفية إدارة مخاطر السيولة في تعزيز المركز المالي للوكالات البنكية محل الدراسة.

وفيما يخص تصميم الاستبيان، فقد تم من خلال جملة من الوثائق والدراسات السابقة والجانب النظري للبحث، واعتمدنا في تصميم استمارة الاستبيان على سلم ليكرت خماسي الأبعاد كمقياس للإجابة عن فقرات الاستمارة المندرجة تحت ثلاث محاور أساسية، والجدول 02 يوضح سلم ليكرت خماسي الأبعاد ودرجات المقياس.

جدول 02: درجات مقياس ليكرت الخماسي

لا اتفق تماما	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماما	الاستجابة
01	02	03	04	05	الدرجة

ولتحديد طول كل بعد من أبعاد مقياس ليكرت الخماسي - الحدود الدنيا و العليا- المستخدم في محاور الدراسة، ثم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على أبعاد المقياس الخمسة للحصول على طول البعد أي (5/4=0.80)، و بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة، إلى أقل قيمة في المقياس، وهي الواحد الصحيح، وذلك لتحديد الحد الأعلى للبعد الأول وهكذا.

❖ لا أتفق تماما: المتوسط ينتهي إلى المجال [1.00-1.80] لا اتفق: المتوسط ينتهي إلى المجال [1.80-2.60]

❖ محايد: المتوسط ينتهي إلى المجال [2.60-3.40] اتفق: المتوسط ينتهي إلى المجال [3.40-4.20].

❖ اتفق تماما: المتوسط ينتهي إلى المجال [4.20-5.00].

وقد تم تقسيم استمارة الاستبيان إلى جزئين أحدهما خصص للبيانات العامة، لعينة الدراسة، وتتكون من ستة فقرات وهي اسم البنك، والوظيفة، والجنس، والسن، والمستوى التعليمي، وعدد سنوات الخبرة، والهدف من اعتماد هذا الجزء هو معرفة ما إذا كان لها تأثير على إجابات مفردات العينة على مختلف الفقرات الواردة في الجزء الثاني من استمارة الاستبيان أما

الجزء الثاني، فيتناول محاور الدراسة الأساسية، والمتعلقة بتحديد طرق إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية الجزائرية بالتطبيق على عينة من الوكالات البنكية بولاية المسيلة، وتم تقسيمه إلى ثلاثة محاور.

3.3 صدق وثبات أداة الدراسة

1.3.3 صدق الاستبيان:

يقصد بصدق أداة الدراسة، أن تقيس فقرات استمارة الأسئلة ما وضعت لقياسه، ولقد قمنا بالتأكد من صدق الاستبيان من خلال الصدق الظاهري للمقياس (صدق المحكمين)، وصدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، والصدق البنائي لمحاور المقياس، حيث تم عرض أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان في صورتها الأولية لتحكيمها من قبل مجموعة من المحكمين ينتمون لاختصاصات علمية مختلفة وهذا بغية التأكد من سلامة بناء استمارة الاستبيان من مختلف الجوانب.

2.3.3 ثبات الإستبيان

يقصد بثبات استمارة الأسئلة، أنها تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع استمارة الاستبيان أكثر من مرة، تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى، أن ثبات استمارة الأسئلة يعني الاستقرار في نتائج استمارة الأسئلة، وعدم تغييرها بشكل كبير، فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات، خلال فترات زمنية معينة، وقد تم التحقق من ثبات استمارة أسئلة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ، والجدول 03 يمثل معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبيان.

جدول 03: قيمة معامل crombach's Alpha

معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	عنوان المحور
0.793	10	المحور الأول: إدارة المخاطر البنكية
0.752	10	المحور الثاني: إدارة السيولة البنكية
0.761	10	المحور الثالث: إدارة مخاطر السيولة البنكية
0.738	30	جميع فقرات الاستبيان

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول 03 أن معامل ألفا كرونباخ لكل محاور الاستبيان تتراوح بين (0.752-0.793) وهي معاملات مرتفعة، وكذلك معامل ألفا لجميع محاور الإستبيان معا بلغ 0.738 وهذا يدل على أن قيمة الثبات مرتفعة وأن أداة الدراسة ذات ثبات كبير مما يجعلنا على ثقة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار فرضياتها، ومنه نستنتج أن أداة الدراسة التي أعدناها لمعالجة الموضوع جاهزة للتطبيق على عينة الدراسة.

3.3.3 اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولموجروف-سميرنوف)

سنعرض اختبار كولموجروف-سميرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ومن خلال الجدول 04 نجد أن القيمة الاحتمالية SIG أكبر من (0.05) لكل محور من محاور استمارة الاستبيان، مما يدل على إتباع البيانات التوزيع الطبيعي ومنه لاختبار الفرضيات نتبع الأساليب الإحصائية المعلمية.

جدول 04: اختبار التوزيع الطبيعي (1-sample Kolmogorov-Smirnov)

المحور	عنوان المحور	القيمة الإحصائية	قيمة مستوى الدلالة SIG
01	إدارة المخاطر المصرفية	0.688	0.731
02	إدارة السيولة المصرفية	0.735	0.652
03	إدارة مخاطر السيولة المصرفية	0.902	0.390
	المجموع	0.799	0.545

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات SPSS

4.3 تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة لمحاور استمارة الاستبيان

لتحليل فقرات استمارة الأسئلة تم استخدام اختبار (one sample T test) للعينة الواحدة ومستوى الدلالة لكل فقرة وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها (إذا كانت القيمة المطلقة لـ T المحسوبة أكبر من قيمة t

الجدولية) وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها (إذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة اقل من قيمة t الجدولية) وكذلك المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة.

1.4.3 تحليل فقرات المحور الأول المتعلق ب: إدارة المخاطر في البنك

من خلال الجدول 05 نحاول معرفة آراء واتجاهات أفراد العينة وتحليلها بالترتيب التنازلي للعبارة حسب المتوسط الحسابي وموافقة (إيجابية) أو عدم موافقة (سلبية) على محتواها باستعانة بالدلالة الإحصائية للاختبار ستيودنت (T)

جدول 05: تحليل فقرات المحور الأول المتعلق ب: إدارة المخاطر في البنك

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية SIG	درجة الموافقة	الترتيب
01	يوجد في البنك مصلحة خاصة ومستقلة تختص بإدارة المخاطر	3.4065	1.09151	2.468	0.10	عالية	10
02	لكل نوع من المخاطر هناك مسؤول ذو خبرة في المجال	4.3129	1.20215	2.839	0.008	عالية	4
03	الهدف من ادارة المخاطر في البنك تعظيم الارباح	4.2187	1.03591	4.508	0.000	عالية	8
04	يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية إدارة المخاطر	4.2500	1.20394	4.028	0.000	عالية	7
05	يتوفر البنك على نظم متقدمة في ادارة المخاطر تمكنه من تقدير حجم الخطر ونوعه	4.2165	0.99785	5.940	0.000	عالية	9
06	تلعب المؤشرات المالية دورا في تقييم حجم المخاطر	4.7500	1.01600	5.303	0.000	عالية	1
07	يتم اعداد تقارير دورية عن المخاطر	4.3435	1.03071	5.750	0.000	عالية	3
08	يوجد في البنك رقابة فعالة على إدارة المخاطر	4.4067	1.16027	3.406	0.002	عالية	2
09	يتبع البنك لإدارة المخاطر أسلوب تجنب المخاطر	4.2810	1.21106	4.597	0.000	عالية	5
10	يتبع البنك لإدارة المخاطر أسلوب تحويل المخاطر	4.2795	1.6674	3.848	0.001	عالية	6
/	كل فقرات المحور الأول	4.4403	1.06830	3.787	0.001	عالية	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات SPSS

بملاحظة الجدول أعلاه نجد أن الفقرة رقم (06) قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 4.750 وانحراف معياري 1.016 وبلغت القيمة T المحسوبة 5.330 وهي أكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.990، وبلغت القيمة الاحصائية sig 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني أن الفقرة السادسة ذات دلالة إحصائية إيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن المؤشرات المالية تلعب دورا في تقييم حجم المخاطر

احتلت الفقرة رقم (08) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 4.4067 وانحراف معياري 1.16027، وبلغت T المحسوبة 3.406 وهي أكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.990، وبلغت القيمة الإحصائية sig 0.02 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، مما يعني أن الفقرة الثامنة ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أنه يوجد في البنك رقابة فعالة على إدارة المخاطر.

احتلت الفقرة رقم (7) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ 4.3435 وانحراف معياري 1.0307. وبلغت القيمة T المحسوبة 5.750 وهي أكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.990، وبلغت القيمة الإحصائية sig 0.02 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، مما يعني أن الفقرة السابعة ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أنه يتم اعداد تقارير دورية عن المخاطر.

احتلت الفقرة رقم (02) المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ 4.3129 وانحراف معياري 1.20215 وبلغت القيمة T المحسوبة 2.839 وهي أكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.990، وبلغت القيمة الإحصائية sig 0.08 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني أن الفقرة الثانية ذات دلالة إحصائية سلبية أي أن أفراد العينة لا يوافقون وبدرجة عالية على أنه لكل نوع من المخاطر هناك مسؤول ذو خبرة في المجال.

احتلت الفقرة رقم (9) المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ 4.2810 وانحراف معياري 1.21106 وبلغت القيمة T المحسوبة 4.579 وهي أكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.990، وبلغت القيمة الاحصائية sig 0.000 وهي أقل من مستوى

المعنوية 0.05، مما يعني أن الفقرة التاسعة ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن البنك يتبع لإدارة المخاطر أسلوب تجنب المخاطر.

احتلت الفقرة رقم (10) المرتبة السادسة بمتوسط حسابي بلغ 4.2795 وانحراف معياري 1.6674 وبلغت القيمة T المحسوبة 3.848 وهي أكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.990، وبلغت القيمة الاحصائية sig 0.001 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، مما يعني الفقرة العاشرة ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن البنك يتبع لإدارة المخاطر أسلوب تحويل المخاطر.

احتلت الفقرة رقم (04) المرتبة السابعة بمتوسط حسابي بلغ 4.2500 وانحراف معياري 1.20394 وبلغت القيمة T المحسوبة 4.028 وهي أكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.68، وبلغت القيمة الاحصائية sig 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني الفقرة الرابعة ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن مجلس الإدارة يتحمل مسؤولية إدارة المخاطر.

احتلت الفقرة رقم (03) المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي بلغ 4.2187 وانحراف معياري 1.03591 وبلغت القيمة T المحسوبة 4.508 وهي أكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.990، وبلغت القيمة الاحصائية sig 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني الفقرة الثالثة ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن الهدف من ادارة المخاطر في البنك تعظيم الارباح.

احتلت الفقرة رقم (05) المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي بلغ 4.2165 وانحراف معياري 0.99785 وبلغت القيمة T المحسوبة 5.940 وهي أكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.990، وبلغت القيمة الاحصائية sig 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني أن الفقرة الخامسة ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن البنك يتوفر على نظم متقدمة في إدارة المخاطر تمكنه من تقدير حجم الخطر ونوعه.

احتلت الفقرة رقم (01) المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي بلغ 3.4065 وانحراف معياري 1.09151 وبلغت القيمة T المحسوبة 2.468 وهي أكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.990، وبلغت القيمة الاحصائية sig 0.10 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني أن الفقرة الأولى ذات دلالة إحصائية سلبية أي أن أفراد العينة لا يوافقون وبدرجة عالية على أن البنك يتضمن مصلحة خاصة ومستقلة تختص بإدارة المخاطر.

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول بلغ 4.4403 وانحراف معياري 1.06830 وبلغت القيمة T المحسوبة 3.787 وهي أكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.990، وبلغت القيمة الاحصائية sig 0.001 وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون وبدرجة عالية على جميع عبارات المحور الأول المتعلق بإدارة المخاطر في البنك.

2.4.3 تحليل فقرات المحور الثاني المتعلق بإدارة السيولة البنكية

من خلال الجدول 06 نحاول معرفة الآراء واتجاهات أفراد العينة وتحليلها بالترتيب التنازلي للعبارة حسب المتوسط الحسابي وموافقة (إيجابية) أو عدم موافقة (سلبية) على محتواها بالاستعانة بالدلالة الإحصائية للاختبار ستيودنت (T)

جدول 06: تحليل فقرات المحور الثاني المتعلق ب: ادارة السيولة البنكية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية	درجة الموافقة	الترتيب
11	تلعب المؤشرات المالية دورا في تقييم حجم السيولة	4.1879	1.26151	2.236	0.001	عالية	4
12	أدوات القياس المستخدمة تتميز بدقة و موضوعية وشفافية لإدارة مخاطر السيولة.	3.8754	1.08855	2.245	0.000	عالية	6
13	يقوم البنك بدراسة و تحليل النسب الخاصة بتطورات حجم رأس المال العامل والسيولة	3.5934	1.20661	2.530	0.007	عالية	7

						لديه.
10	عالية	0.044	2.073	1.05952	3.3756	يتم استغلال فائض السيولة المتوفرة لدى البنك في أوجه استثمارية مدرة للعوائد.
9	عالية	0.001	3.583	1.20304	3.5622	يقوم البنك بدراسة تحليلية لنسب تطور السيولة وقدرتها على تحقيق التوازن بين بين مصادر الأموال واستخداماتها.
5	عالية	0.002	3.493	1.13118	3.9067	تساهم المؤشرات المالية المستخدمة في تحديد قيمة العجز و الفائض من السيولة في البنك.
2	عالية	0.000	5.140	1.04830	4.4067	يقوم البنك بالتخطيط للسيولة.
3	عالية	0.003	2.633	1.09151	4.3121	البنك يقوم بالتنسيق بين مختلف المصالح لإدارة السيولة.
8	عالية	0.000	4.991	1.07963	3.5627	يقوم البنك بتحديد الأهداف من إدارة السيولة.
1	عالية	0.004	2.373	1.07963	4.6874	يوفر البنك نظاما رقابيا جيدا على حركة السيولة.
/	عالية	0.001	3.787	1.05926	3.9742	كل فقرات المحور الثاني

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات SPSS

بملاحظة الجدول أعلاه نجد أن الفقرة رقم (20) قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 4.6874 وانحراف معياري 1.07963 وبلغت القيمة T المحسوبة 2.373 وهي أكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.990، وبلغت القيمة الاحصائية sig 0.004 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني، أن الفقرة رقم 20 ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن البنك يوفر نظاما رقابيا جيدا على حركة السيولة

احتلت الفقرة رقم (17) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 4.4067 وانحراف معياري 1.04830 وبلغت القيمة T المحسوبة 5.140 وهي أكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.990، وبلغت القيمة الاحصائية sig 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني الفقرة رقم 17 ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن البنك يقوم بالتخطيط للسيولة.

احتلت الفقرة رقم (18) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ 4.3121 وانحراف معياري 1.09151 وبلغت القيمة T المحسوبة 2.633 وهي أكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.990، وبلغت القيمة الاحصائية sig 0.003 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني الفقرة رقم 18 ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن البنك يقوم بالتنسيق بين مختلف المصالح لإدارة السيولة.

احتلت الفقرة رقم (11) المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ 4.1879 وانحراف معياري 1.26151 وبلغت القيمة T المحسوبة 2.236 وهي أكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.990، وبلغت القيمة الاحصائية sig 0.001 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني أن الفقرة رقم 11 ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن المؤشرات المالية تلعب دورا في تقييم حجم السيولة.

احتلت الفقرة رقم (16) المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ 3.9067 وانحراف معياري 1.13118 وبلغت القيمة T المحسوبة 3.493 وهي أكبر من القيمة T الجدولية تبلغ 1.990، وبلغت القيمة الاحصائية sig 0.002 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني الفقرة رقم 16 ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن المؤشرات المالية المستخدمة تساهم في تحديد قيمة العجز والفائض من السيولة في البنك.

احتلت الفقرة رقم (12) المرتبة السادسة بمتوسط حسابي بلغ 3.8754 وانحراف معياري 1.08855 وبلغت القيمة T المحسوبة 2.245 وهي أكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.990، وبلغت القيمة الاحصائية sig 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني الفقرة رقم 12 ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن أدوات القياس المستخدمة تتميز بدقة وموضوعية وشفافية لإدارة مخاطر السيولة.

احتلت الفقرة رقم (13) المرتبة السابعة بمتوسط حسابي بلغ 3.5934 وانحراف معياري 1.20661 وبلغت القيمة T المحسوبة 2.530 وهي أكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.990، وبلغت القيمة الاحصائية sig 0.007 وهي أكبر من مستوى

المعنوية 0.05 ما يعني ان الفقرة رقم 13 ذات دلالة إحصائية سلبية أي أن أفراد العينة لا يوافقون وبدرجة عالية على أن البنك يقوم بدراسة وتحليل النسب الخاصة بتطورات حجم رأس المال العامل والسيولة لديه.

احتلت الفقرة رقم (19) المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي بلغ 3.5627 وانحراف معياري 1.07963 وبلغت القيمة T المحسوبة 4.991 وهي أكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.990، وبلغت القيمة الاحصائية sig 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني الفقرة رقم 19 ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن البنك يقوم بتحديد الأهداف من إدارة السيولة.

احتلت الفقرة رقم (15) المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي بلغ 3.5622 وانحراف معياري 1.20304 وبلغت القيمة T المحسوبة 3.583 وهي أكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.990، وبلغت القيمة الاحصائية sig 0.001 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني الفقرة رقم 15 ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن البنك يقوم بدراسة تحليلية لنسب تطور السيولة وقدرتها على تحقيق التوازن بين مصادر الأموال واستخداماتها.

احتلت الفقرة رقم (14) المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي بلغ 3.3756 وانحراف معياري 1.05952 وبلغت القيمة T المحسوبة 2.073 وهي أكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.990، وبلغت القيمة الاحصائية sig 0.044 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني الفقرة رقم 14 ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن يتم استغلال فائض السيولة المتوفرة لدى البنك في أوجه استثمارية مدرة للعوائد.

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني بلغ 3.9742 وانحراف معياري 1.05926 وبلغت القيمة T المحسوبة 3.787 وهي أكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.990، وبلغت القيمة الاحصائية sig 0.001 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 هذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون وبدرجة عالية على جميع عبارات المحور الثاني والذي يوضح إدارة السيولة في البنك.

3.4.3 تحليل فقرات المحور الثالث المتعلق بإدارة مخاطر السيولة

من خلال الجدول 07 نحاول معرفة الآراء واتجاهات أفراد العينة وتحليلها بالترتيب التنازلي للعبارة حسب المتوسط الحسابي وموافقة (إيجابية) أو عدم موافقة (سلبية) على محتواها بالاستعانة بالدلالة الإحصائية للاختبار ستيودنت (T).

جدول 07: تحليل فقرات المحور الثالث المتعلق بـ: إدارة مخاطر السيولة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية SIG	درجة الموافقة	الترتيب
21	لقياس مخاطر السيولة يتم الاعتماد على النسب المالية	4.3433	1.03591	2.867	0.03	عالية	3
22	سياسة البنك تمكن من مواجهة طلبات السحب المفاجئة بأقل التكاليف ودون خسائر	4.2504	1.02758	2.971	0.006	عالية	5
23	يلتزم البنك بنسبة الاحتياطي الإجباري	4.5319	1.12451	3.674	0.001	عالية	1
24	يقوم البنك بالافصاح بشكل دوري من أجل الحكم على فعالية إدارة المخاطر ووضع السيولة	3.3126	1.99244	2.158	0.043	عالية	7
25	يتم متابعة ومراقبة مستويات السيولة دوريا	4.3121	1.43684	3.000	0.005	عالية	4
26	يتوفر البنك على نظم معلومات متقدمة لإدارة مخاطر السيولة	4.0622	1.16490	4.317	0.000	عالية	6
27	يسعى البنك لرفع معدل كفاية رأس المال إلى 10.5	3.0625	1.06256	1.378	0.051	عالية	8
28	يعمل البنك على ادخال الرافعة المالية بنسبة 3	2.3751	1.96163	1.688	0.056	عالية	10
29	يحتفظ البنك بنسبة سيولة لمواجهة الاستحقاقات قصيرة الأجل	4.3441	1.98919	2.279	0.007	عالية	2
30	يجب الاحتفاظ بنسبة سيولة لمواجهة الاستحقاقات المتوسطة وطويلة الأجل	3.0316	1.13687	2.180	0.045	عالية	9
/	كل فقرات المحور الثاني	3.7097	1.07669	3.410	0.002	عالية	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات SPSS

بملاحظة الجدول نجد أن الفقرة رقم (23) قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 4.5319 وانحراف معياري 1.12451 وبلغت القيمة T المحسوبة 3.674 وهي أكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.99، وبلغت القيمة الاحصائية sig

0.01 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 ما يعني الفقرة رقم 23 ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن البنك يلتزم بنسبة الاحتياطي الإجباري.

احتلت الفقرة رقم (29) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 4.3441 وانحراف معياري 1.98919 وبلغت القيمة T المحسوبة 2.279 وهي أكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.990، وبلغت القيمة الاحصائية sig 0.007 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 ما يعني الفقرة رقم 29 ذات دلالة إحصائية إيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن البنك يحتفظ بنسبة سيولة لمواجهة الاستحقاقات قصيرة الأجل.

احتلت الفقرة رقم (21) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ 4.3433 وانحراف معياري 1.03591 وبلغت القيمة T المحسوبة 2.867 وهي أكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.990، وبلغت القيمة الاحصائية sig 0.03 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني الفقرة رقم 21 ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أنه لقياس مخاطر السيولة يتم الاعتماد على النسب المالية.

احتلت الفقرة رقم (25) المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ 4.3121 وانحراف معياري 1.43684 وبلغت القيمة T المحسوبة 3.000 وهي أكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.990، وبلغت القيمة الاحصائية sig 0.005 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني الفقرة رقم 25 ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أنه يتم متابعة ومراقبة مستويات السيولة دوريا.

احتلت الفقرة رقم (22) المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ 4.2504 وانحراف معياري 1.02758 وبلغت القيمة T المحسوبة 2.971 وهي أكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.990، وبلغت القيمة الاحصائية sig 0.006 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 ما يعني الفقرة رقم 22 ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن سياسة البنك تمكن من مواجهة طلبات السحب المفاجئة بأقل التكاليف ودون خسائر.

احتلت الفقرة رقم (26) المرتبة السادسة بمتوسط حسابي بلغ 4.0622 وانحراف معياري 1.16490 وبلغت القيمة T المحسوبة 4.317 وهي أكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.990، وبلغت القيمة الاحصائية sig 0.006 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني الفقرة رقم 26 ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن البنك يتوفر على نظم معلومات متقدمة لإدارة مخاطر السيولة.

احتلت الفقرة رقم (24) المرتبة السابعة بمتوسط حسابي بلغ 3.3126 وانحراف معياري 1.99244 وبلغت القيمة T المحسوبة 2.158 وهي أكبر من القيمة T الجدولية التي بلغت 1.990، وبلغت القيمة الاحصائية sig 0.043 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني الفقرة رقم 24 ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على أن البنك يقوم بالافصاح بشكل دوري من أجل الحكم على فعالية إدارة المخاطر ووضع السيولة.

احتلت الفقرة رقم (27) المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي بلغ 3.0625 وانحراف معياري 1.06256 وبلغت القيمة T المحسوبة 1.378 وهي أكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.990، وبلغت القيمة الاحصائية sig 0.051 وهي أكبر من قيمة مستوى المعنوية 0.05 مما يعني الفقرة رقم 27 ذات دلالة إحصائية سلبية أي أن أفراد العينة لا يوافقون وبدرجة عالية على أن البنك يسعى لرفع معدل كفاية رأس المال إلى 10.5.

احتلت الفقرة رقم (30) المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي بلغ 3.0316 وانحراف معياري 1.13687 وبلغت القيمة T المحسوبة 2.180 وهي أكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.990، وبلغت القيمة الاحصائية sig 0.045 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني الفقرة رقم 30 ذات دلالة إحصائية وإيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على وجوب الاحتفاظ بنسبة سيولة لمواجهة الاستحقاقات المتوسطة وطويلة الأجل.

احتلت الفقرة رقم (28) المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي بلغ 2.3751 وانحراف معياري 1.96163 وبلغت القيمة T المحسوبة 1.688 وهي أكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.990، وبلغت القيمة الاحصائية sig 0.056 وهي أكبر من مستوى

المعنوية 0.05 مما يعني الفقرة رقم 28 ذات دلالة إحصائية سلبية أي أن أفراد العينة لا يوافقون وبدرجة عالية على أن يعمل البنك على ادخال الرافعة المالية بنسبة 3%.

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث بلغ 3.7097 و انحراف معياري 1.07669 و بلغت القيمة T المحسوبة 3.410 وهي اكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.990، و بلغت القيمة الاحصائية sig 0.002 وهي اقل من مستوى المعنوية 0.05 هذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون وبدرجة عالية على جميع عبارات المحور الثالث والذي يوضح إدارة مخاطر السيولة.

4. إختبار فرضيات الدراسة

1.4 إختبار فرضية المحور الأول

الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد إدارة للمخاطر البنكية في البنوك التجارية الجزائرية
الفرضية البديلة H_1 : تتم إدارة لمخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وفق مراحل وأساليب معينة.

جدول 08: يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الأول

نتيجة اختبار الفرضية		(sig-t)	T الجدولية	T المحسوبة	البيان
H_1	H_0				
قبول	رفض	0.001	1.990	3.787	نتائج المحور الأول

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الإستمارة ومخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول 08 أن إختبار T للمحور الأول بلغ 3.787 و هو أكبر بكثير من T الجدولية و التي تقدر بـ (1.99) وهذا ما يدل على أن المحور الأول دال إحصائيا عند مستوى المعنوية (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية (SIG) لمجموع فقرات المحور بلغت (0.001) و هي أقل من (0,05) و ذلك ما يثبت أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص فقرات المحور الأول، و هذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على أن إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية تتم وفق مراحل و أساليب معينة.

2.4 إختبار فرضية المحور الثاني

الفرضية الصفرية H_0 : لا تولي البنوك التجارية الجزائرية أهمية لإدارة السيولة .

الفرضية الصفرية H_1 : تحتل إدارة السيولة مكانة هامة في البنوك التجارية الجزائرية

جدول 09: نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الثاني

نتيجة اختبار الفرضية		(sig-t)	T الجدولية	T المحسوبة	البيان
H_1	H_0				
قبول	رفض	0.005	1.990	3.040	نتائج المحور الثاني

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الإستمارة ومخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول 09، أن إختبار T للمحور الثاني بلغ 3.040 و هو أكبر بكثير من T الجدولية و التي تقدر بـ (1.990)، و هذا ما يدل على أن المحور الثاني دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن القيمة الإحتمالية (SIG) لمجموع فقرات المحور بلغت (0.005)، وهي أقل من (0,05)، وذلك ما يثبت أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص فقرات المحور الثاني، و هذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية H_0 و قبول الفرضية البديلة H_1 ، و التي تنص على أن هناك مكانة مهمة لإدارة للسيولة في البنوك التجارية الجزائرية.

3.4 إختبار فرضية المحور الثالث

الفرضية الصفرية H_0 : لا تهتم البنوك التجارية الجزائرية بإدارة مخاطر السيولة.

الفرضية البديلة H_1 : تهتم البنوك التجارية الجزائرية بإدارة مخاطر السيولة.

جدول 10: نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الثالث

نتيجة اختبار الفرضية		(sig-t)	T الجدولية	T المحسوبة	البيان
H_1	H_0				
قبول	رفض	0.02	1.990	3.410	نتائج المحور الثالث

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الاستمارة ومخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 10 أن اختبار T للمحور الثالث بلغ 3.410 و هو أكبر من T الجدولية و التي تقدر بـ 1.990 وهذا يدل على أن المحور الثالث دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) حيث أن القيمة الاحتمالية (SIG) لمجموع فقرات المحور بلغت (0.002) وهي أقل من (0.05) و ذلك ما يثبت أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص فقرات المحور الثالث، و هذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية H_0 ، و قبول الفرضية البديلة H_1 ، والتي تنص على أنه البنوك التجارية في الجزائر تهتم بإدارة مخاطر السيولة .

5. خاتمة:

من خلال الدراسة التي تطرقنا فيها إلى موضوع إدارة المخاطر البنكية بصفة عامة وخصصنا دراستنا على واقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية في الجزائر، حيث تم تقسيمها إلى شق نظري يتضمن محورين الأول والثاني و شق تطبيقي يتضمن المحور الثالث.

فمن خلال عرضنا للإطار النظري والمفاهيمي في المحورين الأول والثاني توصلنا إلى مايلي:

- ❖ إدارة المخاطر البنكية عبارة عن نظام متكامل يهدف إلى مواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك؛
- ❖ هناك أسلوبين رئيسين لإدارة المخاطر البنكية أولهما يتمثل في تجنب المخاطر أما الثاني فيتمثل في تحويل الخطر الى جهة متخصصة و ذلك مقابل مبالغ مالية متفق عليها عن طريق التأمين؛
- ❖ تتم عملية ادارة مخاطر السيولة من خلال تحديد قياس و مراقبة خطر السيولة و اختيار الوسيلة الأنسب لمواجهة من خلال اعداد التقارير الدورية عن مستويات السيولة ورفعها للإدارة العليا.
- ❖ تلعب المؤشرات المالية دورا هاما في قياس خطر السيولة.

من خلال عرضنا للدراسة الحالة في المحور الثالث توصلنا إلى مايلي :

- ❖ افتقار البنوك التجارية الجزائرية للأساليب الحديثة في قياس و مراقبة الخطر حيث تنعدم فيها مصلحة خاصة بإدارة المخاطر؛
- ❖ عدم توفر نظم معلومات جيدة تسمح بتقدير حجم الخطر و نوعه؛
- ❖ اقتصار نشاط البنوك التجارية الجزائرية على تقديم خدمات محدودة وتقليدية؛
- لذا ومن خلال النتائج المتوصل إليها نقترح مايلي:
- ❖ ضرورة توجيه فائض السيولة لدى البنك لأغراض استثمارية متنوعة قصد زيادة ربحيته والحفاظ على القيمة الزمنية للنقود؛
- ❖ ضرورة تحديد حجم السيولة التي يحتاجها البنك ومن المهم فهم التغيرات المستقبلية المتوقعة لميزانية البنك و كيف تؤثر هذه التغيرات على وضع السيولة؛
- ❖ على البنوك الجزائرية تطوير أدوات قياس و متابعة و مراقبة مخاطر السيولة بشكل دوري؛
- ❖ اعداد خطط فعالة لإدارة مخاطر السيولة.

6. ملاحق:

الملحق رقم 02: اختبار التوزيع الطبيعي سميرونوف كولمنجروف

الملحق رقم 01: اختبار الثبات ألفا كرونباخ

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test				
	M1	M2	M3	TOTAL
N	64	64	64	64
Normal Parameters ^{a,b}				
Mean	4,4403	3,9742	3,7097	4,2355
Std. Deviation	1,06830	1,05926	1,07669	1,02829
Most Extreme Differences				
Absolute	,124	,132	,162	,144
Positive	,124	,126	,158	,097
Negative	-,116	-,132	-,162	-,144
Kolmogorov-Smirnov Z	,688	,735	,902	,799
Asymp. Sig. (2-tailed)	,731	,652	,390	,545

a. Test distribution is Normal.
b. Calculated from data.

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
,738	30
Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
,793	10
Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
,752	10
Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
,761	10

الملحق رقم 03: حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري
الملحق رقم 04: اختبار توزيع ستودنت لمجموعة واحد

One-Sample Test						
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Q1	2,468	63	,010	,48387	,0835	,8842
Q2	2,839	63	,008	,61290	,1720	1,0539
Q3	4,508	63	,000	,83871	,4587	1,2187
Q4	4,028	63	,000	,87097	,4294	1,3126
Q5	5,940	63	,000	1,06452	,6985	1,4305
Q6	5,303	63	,000	,96774	,5951	1,3404
Q7	5,750	63	,000	1,06452	,6864	1,4426
Q8	3,406	63	,002	,70968	,2841	1,1353
Q9	4,597	63	,000	1,00000	,5558	1,4442
Q10	3,848	63	,001	,80645	,3785	1,2344
Q11	2,236	63	,001	,48387	,0211	,9466
Q12	2,245	63	,000	,41935	,0201	,8186
Q13	2,530	63	,007	,54839	,1058	,9910
Q14	2,073	63	,044	,45161	,0630	,8402
Q15	3,583	63	,001	,77419	,3329	1,2155
Q16	3,493	63	,002	,70968	,2948	1,1246
Q17	5,140	63	,000	,96774	,5832	1,3523
Q18	2,833	63	,003	,51613	,1188	,9165
Q19	4,991	63	,000	,96774	,5717	1,3638
Q20	2,373	63	,004	,54839	,0764	1,0204
Q21	2,867	63	,003	,51613	-,2187	,5413
Q22	2,971	63	,006	,54839	,1715	,9253
Q23	3,674	63	,001	,74194	,3295	1,1544
Q24	2,158	63	,043	,58065	,2166	,9447
Q25	3,000	63	,005	,62806	,2690	,9861
Q26	4,317	63	,000	,90323	,4759	1,3305
Q27	1,378	63	,051	1,06452	,6748	1,4543
Q28	1,688	63	,056	,51613	,1634	,8689
Q29	2,279	63	,007	,38710	,0243	,7499
Q30	2,180	63	,045	,32258	-,0944	,7396
M1	3,787	63	,001	,74032	,3411	1,1398
M2	3,040	63	,005	,68280	,1913	,9743
M3	3,410	63	,002	,66359	,2661	1,0611
TOTAL	3,458	63	,002	,67018	,2743	1,0660

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Q1	64	3,4065	1,08151	,19504
Q2	64	4,3129	1,20215	,21591
Q3	64	4,2187	1,03591	,18606
Q4	64	4,2500	1,20394	,21623
Q5	64	4,2165	,99785	,17922
Q6	64	4,7500	1,01600	,18248
Q7	64	4,3435	1,03071	,18512
Q8	64	4,4067	1,16027	,20839
Q9	64	4,2810	1,21106	,21751
Q10	64	4,2795	1,16674	,20955
Q11	64	4,1879	1,26151	,22657
Q12	64	3,8754	1,08855	,19551
Q13	64	3,5934	1,20661	,21671
Q14	64	3,3756	1,05955	,19030
Q15	64	3,5622	1,20304	,21607
Q16	64	3,9067	1,13118	,20317
Q17	64	4,4067	1,04830	,18828
Q18	64	4,3121	1,09151	,19604
Q19	64	3,5627	1,07963	,19391
Q20	64	4,6674	1,28682	,23112
Q21	64	4,3433	1,03591	,18606
Q22	64	4,2504	1,02758	,18456
Q23	64	4,5319	1,12451	,20197
Q24	64	3,3126	,99244	,17825
Q25	64	4,3121	1,43684	,25806
Q26	64	4,0622	1,16490	,20922
Q27	64	3,0655	1,05955	,19084
Q28	64	2,3751	,96163	,17271
Q29	64	4,3441	,98919	,17766
Q30	64	3,0316	1,13687	,20419
M1	64	4,4403	1,06830	,19546
M2	64	3,9742	1,05926	,19168
M3	64	3,7097	1,07669	,19462
TOTAL	64	4,2355	1,02829	,19382

8. هوامش

- 1 أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، الحامد، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص22.
- 2 المرجع نفسه.
- 3 حشاد نبيل، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل 02، الجزء الثاني، بيروت، لبنان، 2005، ص25.
- 4 صادق راشد الشمري، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي، دار البازوري العلمية، عمان، الأردن، 2013، ص45.
- 5 عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص25.
- 6 محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 1999، ص322.
- 7 شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار الميسرة، الأردن، الطبعة الثانية، 2016، ص32.
- 8 Peter Rose, Commercial Bank Manegment ; Measuring And Evaluation Bank Performane, MC Graw- Hill Irwin Edition, 2002, P32.
- 9 محمد عبد الحميد الحي، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه علوم مالية ومصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014، ص14.
- 10 محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص216.
- 11 أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية (مدخل إدارة المخاطر)، الذاكرة للنشر والتوزيع، جامعة مؤتة، الطبعة الأولى، 2013، ص79.
- 12 عاطف عبد المنعم وآخرون، تقييم وإدارة المخاطر، دار الكتاب المصرية، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص7.
- 13 الحسيني فلاح حسن، الدوري مؤيد عبد الرحمن، إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، دار وائل للطباعة والنشر، عمان الأردن، 2000، ص93.
- 14 أبو حمد صاحب آل علي، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2002، ص185.
- 15 سلطان محمد سعيد، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص141.
- 16 الشمري صادق راشد، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص376.

¹⁷ حشاد نبيل، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، مركز بحوث للدراسات المالية والمصرفية، عمان، الأردن، ص276.

¹⁸ حماد طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية - تحليل العائد والمخاطرة -، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2005، ص 76.

¹⁹ سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، مصر، 2005، ص213.

²⁰ إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الطبعة الثانية، 2010، ص95.